



FROM THEORY OF CHANGE TO LOGICAL FRAMEWORK:

HOW TO BUILD AN ADVOCACY-ORIENTED PROJECT



Funded by
the European Union



REGISTRATION	10: 00 – 10: 15
SESSION 1: ADVOCACY AND ANTI-CORRUPTION LEGISLATION JULIEN COURSON <i>EXECUTIVE DIRECTOR OF TRANSPARENCY INTERNATIONAL - LEBANON</i>	10: 15 – 11: 30
SESSION BREAK	11:30 – 11:45
ADVOCACY AND ANTI-CORRUPTION LEGISLATION JULIEN COURSON <i>EXECUTIVE DIRECTOR OF TRANSPARENCY INTERNATIONAL - LEBANON</i>	11: 45 – 01:00
BREAK	01:00 - 01:30
SESSION 2: ADVOCACY PROPOSAL WRITING ARAM KHAGHAGHORDYAN <i>PROJECT MANAGER AT TRANSPARENCY INTERNATIONAL SECRETARIAT</i>	01:30 – 02:45
SESSION BREAK	02:45 – 03:00
ADVOCACY PROPOSAL WRITING ARAM KHAGHAGHORDYAN <i>PROJECT MANAGER AT TRANSPARENCY INTERNATIONAL SECRETARIAT</i>	03:00 – 04:00



Funded by
the European Union



ما هو الفساد ؟

بحسب منظمة الشفافية الدولية يمكن تعريف الفساد على أنه استغلال السلطة أو المنصب أو الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، ويمكن أن يشمل ذلك الأعمال غير القانونية أو الأخلاقية مثل التحايل على الضرائب أو الرشوة أو تزوير المستندات أو الاحتيال أو تهريب الأموال.



Funded by
the European Union



ما هو الفساد؟

ذهب المشرع اللبناني مؤخراً إلى اعتماد تعريف محدد للفساد على أنه استغلال السلطة أو الوظيفة أو العمل المتصل بالمال العام بهدف تحقيق مكاسب أو منافع غير مشروعة لنفسه أو لغيره، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.



Funded by
the European Union



أنواع الفساد

الفساد الكبير (Grand)

يشير إلى الفساد الذي يتعلق بالمؤسسات الحكومية والموظفين ذوي المناصب العليا والتعاملات المالية الكبيرة .

يشمل الفساد الكبير قضايا الرشوة والاحتيال والاستغلال والاختلاس والفساد المالي والتهرب الضريبي وغير ذلك . يمكن أن يؤثر الفساد الكبير على السياسة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة بشكل كبير، كما يؤثر على سمعة الحكومة والمؤسسات ويضر بالمصداقية والشفافية في العمل الحكومي.

الفساد الصغير (Petty)

يشير إلى الفساد الذي يتعلق بممارسات غير مشروعة وغير أخلاقية في المستويات الدنيا من الحكومة والمؤسسات العامة.

يتضمن تقاعس الموظفين عن القيام بواجباتهم أو تلقي رشى صغيرة أو تعديل في الأوراق الرسمية لصالح الأفراد أو التجاوز عن الإجراءات الإدارية القانونية بسبب رشوة . يمكن أن يؤثر الفساد الصغير على الخدمات الحكومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مباشر وغير مباشر.



Funded by
the European Union



تكلفة الفساد :



بحسب تقرير "فضيحة التريليون دولار" المنشور في موقع BBC يتسبب الفساد في وفاة 3.6 مليون إنسان حول العالم، ويحرم الدول الفقيرة من حوالي تريليون دولار، ويعيق الاستثمار الخاص ويحد من النمو الإقتصادي .

لكن في البلاد النامية !

يكون الفساد قاتلاً عندما لا تنفق الحكومات مواردها على التأمين الصحي، الأمن الغذائي والبنية التحتية الأساسية، فهي بذلك تخاطر بكثير من الأرواح خاصة بين الأطفال .

في لبنان

تقدر كلفة الفساد بعشرة مليارات دولار أميركي سنوياً بينها خمس مليارات دولار على شكل خسائر مباشرة في الإدارة العامة . أما الخمسة مليارات الأخرى، فهي خسائر غير مباشرة أو خارجية مرتبطة بالاستثمارات وفرص العمل التي يؤدي الفساد في لبنان إلى فقدانها، وفق دراسة للبنك الدولي .
وبحسب منظمة الشفافية الدولية، بلغ معدّل الرشوة في لبنان عام 2019 54% وفق مؤشر الفساد العالمي (Global Corruption Barometer).



Funded by
the European Union



إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ؟

إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي وثيقة قانونية دولية ملزمة، أقرتها الأمم المتحدة في ٢٠٠٣.

<https://www.undp.org/ar/lebanon/projects/atfaqyt-alamm-almthdt-lmkafht-alfsad>



Funded by
the European Union



الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ؟

ان الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هي خطة تضعها الدولة لتحقيق أهداف محددة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه على كل من الأمد القريب والمتوسط والبعيد.

<https://www.undp.org/ar/lebanon/projects/alastratyjywt-alwtnywt-lmkafht-alfsad>



Funded by
the European Union



مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٢

SCORE
24/100

RANK
150/180

#CPI2022



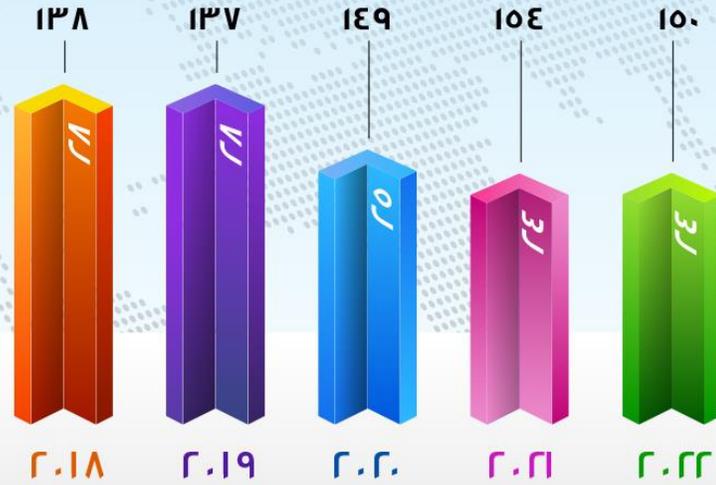
Funded by
the European Union



لبنان على مؤشر مدركات الفساد

٢٠٢٢-٢٠١٨

ترتيب لبنان من أصل ١٨٠ بلد



الدرجة التي نالها لبنان على ١٠٠

منظمة الشفافية
الدولية
لبنان - لافساد



Funded by
the European Union



قانون الحق في الوصول إلى المعلومات



Funded by
the European Union



القانون رقم ٢٨ تاريخ ١٠ شباط ٢٠١٧

المُعدّل بموجب

القانون رقم ٢٣٣ تاريخ ١٦ تموز ٢٠٢١

المرسوم التطبيقي رقم ٦٩٤٠ تاريخ ٨ أيلول ٢٠٢٠



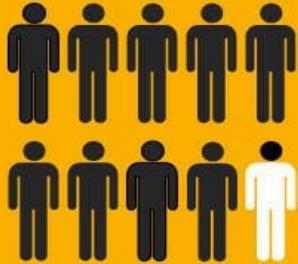
Funded by
the European Union



SDG16.10: Progress on the Right to Information Around the World 2022

91%

of the world's population lives in a country with an RTI law or policy



126 countries have adopted comprehensive RTI laws

36

countries have pending RTI initiatives or bills



96 countries specifically include the right to information in their constitution



7 countries have adopted RTI decrees or policies instead of laws to give people rights to information. These are generally less effective than laws in providing access to information

77

countries are currently members of the Open Government Partnership



What is the right to information?

The Right to Information (RTI) gives every person the right to obtain information, documents, or data from government bodies without having to give reasons. The bodies must ensure "easy, prompt, effective and practical access". SDG Target 16.10 calls on all UN Member States to adopt legislation or policies to ensure this.



ARTICLE 19



Funded by the European Union



تصف Article 19 المعلومة بأوكسيجين الأنظمة الديمقراطية فالوصول على المعلومة يوفر للمواطنين القدرة على مشاركتهم الفعالة في عمليات إتخاذ القرار وممارسة حقوقهم السياسية من خلال حسن تشكيل آراء واضحة في الدورات الإنتخابية التي تؤدي إلى إعطاء المصداقية لممثليهم في السلطة.

المعايير الدولية للحق في الوصول إلى المعلومات. Article 19.

<https://bit.ly/3427yr7>



Funded by
the European Union



المعايير الدولية

هنالك تسعة مبادئ معتمدة دوليًا يجب تضمينها لأي قانون ينظم الحق في الوصول إلى المعلومات

٩

توفير الحماية
للمخبرين أو
كاشفي الفساد

٨

الأسبقية دائمًا
للكشف عن
المعلومات

٧

الإجتماعات
المفتوحة
للهيئات
الحكومية،
خاصةً المنفتحة
منها

٦

إعتماد آليات تيسر
سبل الحصول على
المعلومات
مجانية أو شبه
مجانية التكاليف

٥

أن يكون نطاق
الإستثناءات
محدود

٤

تعزيز ثقافة الإنفتاح
داخل الحكومة

٣

الإلتزام بنشر نوع
محدد من
المعلومات دون
الحاجة إلى طلبها

٢

الكشف عن أفصى
قدر من
المعلومات

١



Funded by
the European Union



المبادئ الدولية للحق في الوصول إلى المعلومات

المعيار الأول: الكشف عن أقصى قدر من المعلومات
يجب على كافة المؤسسات العامة الكشف / الإفصاح عن جميع المعلومات التي تحتفظ بها إلا تلك التي لها طابع خاص وإستثنائي لا يمكن الإفصاح عنه للرأي العام.

المعيار الثاني: الزام النشر
لا يقتصر فقط دور الإدارات العامة على قبول طلبات الحصول على المعلومات ولكن يجب عليها أيضا أن تنشر حكما وثائق ذات إهتمام عام .

المعيار الثالث: تعزيز أسس الحكومة المفتوحة
يعد إطلاع الجمهور على حقوقهم وتعزيز ثقافة الانفتاح داخل الحكومة أمرين ضروريين لتحقيق أهداف تشريعات الحصول على المعلومات.

المعيار الرابع: نطاق الإستثناء المحدود
يجب أن تكون الاستثناءات للحق في الوصول إلى المعلومات مرسومة بشكل واضح وضيق.



Funded by
the European Union



المبادئ الدولية للحق في الوصول إلى المعلومات

المعيار الخامس: عمليات تيسر سبل الحصول على المعلومات يتطلب الحصول الفعال على المعلومات أن ينص القانون أو المراسيم على عمليات واضحة للبت في الطلبات من قبل الإدارات العامة ، بالإضافة إلى قيام نظام مراجعة مستقل للتدقيق بقراراتهم.

المعيار السادس: التكلفة الرسوم الأقل هي الأفضل.

المعيار السابع: الجلسات المفتوحة الحصول على المعلومات لا ينطبق فقط على المعلومات المذكورة بشكل وثائقي ولكن أيضا في إجتماعات الحاصلة في الإدارات العامة.

المعيار الثامن: منح الأسبقية للكشف عن المعلومات كل القوانين المتعارضة مع مبدأ الكشف عن أقصى قدر من المعلومات يجب أن تعدل أو تلغى.



Funded by
the European Union



المبادئ الدولية للحق في الوصول إلى المعلومات

المعيار التاسع: حماية كاشفي الفساد

لضمان حسن تطبيق وفعالية قانون الحق في الوصول إلى المعلومات لا بد أن يحمي هذا القانون، الأفراد الذين يقومون بالإخبار عن أي مخالفات، من أي عقوبة قانونية أو إدارية أو عقوبة متعلقة بوظيفته.

Source: <https://www.article19.org/resources/international-standards-right-information/>



Funded by
the European Union



أما في لبنان... ❖❖❖❖❖❖



Funded by
the European Union



من يمكنه طلب المعلومات؟ (م 1)

- كل شخص طبيعي أو معنوي
- لا عبء للصفة والمصلحة
- لا حاجة لبيان سبب الطلب أو وجهة استعمال المعلومات
- حدود الحق في الوصول إلى المعلومات:
 - ما يجيز القانون الاطلاع عليه
 - عدم الإساءة في استعمال الحق (م 2 م. ت.)، طابع متكرر أو منهجي غير مبرر، طلب الاطلاع على مستندات غير محددة أو غير واضحة، أو عن فترات زمنية غير محددة أو طويلة بشكل غير مبرر، أو رفض تقديم الإيضاحات التي تطلبها الإدارة بموجب القانون، أو دفع نفقات طلبات سابقة تمت إجابتها)

حالات إساءة استعمال الحق محددة حصراً في هذا النص (يتم تقييمها موضوعياً لجهة كل طلب وليس لجهة الطالب)
إثبات توافر هذه الحالات يقع على عاتق الإدارة



Funded by
the European Union



مَمَّن تُطَلَّبُ المَعْلُومَات؟ (م 2، الإِدارَة)

- الإِدارَات العامَة (الوزارات، والمديريَّة العامَة لرئاسة الجمهوريَّة والمديريَّة العامَة (الأمانة العامَة) لرئاسة مجلس النواب والمديريَّة العامَة لرئاسة مجلس الوزراء)
- المؤسَّسات العامَة (تنشأ وتُنظَّم بمراسيم صادرة عن مجلس الوزراء وفق القانون الصادر بالمرسوم 72/4517؛ كما يمكن أن تنشأ بموجب قانون، تخضع للوصاية، مثلاً: كهرباء لبنان، مياه بيروت وجبل لبنان...)
- الهيئات الإِداريَّة المستقلَّة (تنشأ وتُنظَّم بقانون، مثلاً: مصرف لبنان، الهيئة الوطنيَّة لشؤون المرأة)
- المحاكم والهيئات والمجالس ذات الطابع القضائي أو التحكيمي
- البلديَّات واتِّحادات البلديَّات



Funded by
the European Union





مِمَّن تُطَلَّبُ المَعْلُومَات؟ (م 2، الإِدارَة)

- المِؤَسَّسات والشركات الخاصة التي تتولى إدارة مرفق عام أو ملك عام (مثلاً: شركة لِيَبان بوسْت التي تدير مرفق عام البريد وتُستعمل مراكز البريد العائدة لوزارة الاتصالات) (وتشمل الشركات صاحبة الامتياز أو تربطها بالدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام علاقة تعاقدية من نوع **B.O.T (Build-Operate-Transfer Contract)**)
- الشركات المُختلطة (تشارك في ملكية رأسمالها الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام مع أشخاص القانون الخاص؛ مثلاً: طيران الشرق الأوسط، تلفزيون لبنان...)



Funded by
the European Union



مِمَّن تُطَلَّبُ المعلومات؟ (م 2، الإدارة)

- المؤسسات ذات المنفعة العامة (مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية متى توافرت شروط م.إ. 77/87؛ مثلاً: الصليب الأحمر اللبناني)
- الهيئات الناظمة للقطاعات (هيئات إدارية مستقلة متخصصة في تنظيم القطاعات العامة والخاصة في مجالات محددة؛ مثلاً: الهيئة الناظمة للاتصالات، هيئة إدارة قطاع البترول...)
- باقي أشخاص القانون العام الذين لا يندرجون في الجهات المذكورة (يشمل كل أشخاص القانون العام الذين يمكن أن يكون قد فات تعدادهم)



Funded by
the European Union



ماهية المستندات الإدارية (م 3)

الموجودة لدى الإدارة (بمعزل عن ملكيتها لها وصدورها عنها وكونها أحد فرقائها)

شكلها:

- خطية (ورقية) مثلاً: المحاضر والعقود المكتوبة

- إلكترونية

- التسجيلات الصوتية المرئية والبصرية (محضر كشف مسجل بالصوت والصورة)

- الصور (الصور المرفقة بمحضر مكتوب)

- كلّ المستندات القابلة للقراءة بصورة آليّة (CD, USB)



Funded by
the European Union



المعلومات الشخصية

(متاحة فقط لصاحب العلاقة؛ م 4 أو لورثته وقانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي 81/2018)

- تعريف البيانات ذات الطابع الشخصي:

- الملفات الشخصية، تقرير تقييمي يتعلّق بشخص طبيعي معرّف عنه بأي وصف تعريفي (إسم، بصمة...)

- قيود الأحوال الشخصية

- المعلومات المتعلقة بالشخص الطبيعي بصورة مباشرة أم غير مباشرة

- يحق لصاحب العلاقة أو لورثته طلب تصحيح المعلومات أو إكمالها أو تصحيحها أو محوها إذا كانت غير صحيحة أو ناقصة أو ملتبسة أو قديمة (م 101 ق. 2018/81)



Funded by
the European Union



المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها (م 5)

- أسرار الدفاع الوطني والأمن القومي والأمن العام (مثلاً: خطة دفاعية في حال تعرض الدولة لهجوم معادي)

(UK: The Clearing House provides expert advice on complex, sensitive, or high-profile requests for information; ensures consistency across central government in the handling of these types of request)

- إدارة العلاقات الخارجية ذات الطابع السري للدولة (مثلاً: التفاوض بواسطة دولة لإطلاق سراح رهائن في دولة أخرى)

- حياة الأفراد الخاصة وصحتهم العقلية والجسدية

- الأسرار التي يحميها القانون كالمسر المهني

- إن إدراج الإدارة في العقود بنبدأ يفيد "السرية" لا يحول دون الاطلاع على المعلومات الواردة في هذه العقود إذا لم تكن مشمولة في الحالات المذكورة أعلاه (كذلك اشتراط المتعاقد عدم إطلاع الغير على المعلومات تحت طائلة بطلان العقد)



Funded by
the European Union



المستندات التي لا يجوز الاطلاع عليها (م 5)



- وقائع التحقيقات قبل تلاوتها في جلسة علنية، المحاكمات السريّة، المحاكمات المتعلقة في الأحوال الشخصية وبالأحداث
- مضمون الملفات القضائية لا يجوز الاطلاع عليها إلا وفق قوانين أصول المحاكمات (الصفة)
- محاضر الجلسات السريّة لمجلس النواب ولجانته ما لم يقرر خلاف ذلك (مثلاً: رفع السريّة بقرار من رئيس اللجنة الفرعيّة المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل (جورج عقيص) عن جلسات مناقشة اقتراح قانون استقلال القضاء الإداري)
- مداوالات مجلس الوزراء التي يعطيها الطابع السري
- المستندات التحضيرية والإعدادية والمستندات الإدارية غير المنجزة (مثلاً: مشروع قرار أو عقد)
- الآراء الصادرة عن مجلس شوري الدولة إلا من قبل أصحاب العلاقة في إطار مراجعة قضائية



Funded by
the European Union



١

أن تكون المعلومة ذات
صلة بهد مشروع مبيّن في
القانون

٢

التثبت من أن الكشف عن
المعلومات المطلوبة يهدد
بالحاق ضرر جسيم
بالهدف المبيّن في
القانون

٣

أن يكون الضرر أكبر من
المصلحة العامة المترتبة
على نشر هذه المعلومات



Funded by
the European Union



موجب النشر حكماً (م 6،7،8 و9)

- الأسباب الموجبة للقوانين والمراسيم (الجريدة الرسمية في صيغة إلكترونية متاحة)
 - المستندات الواجب نشرها حكماً (على الموقع الإلكتروني للإدارة بصيغة **تسمح البحث النسخ والتحميل** + الجريدة الرسمية):
 - المراسيم، القرارات، التعليمات والتعاميم والمذكرات التي تتضمن تفسيراً للقوانين والأنظمة أو تكون ذات صفة تنظيمية (**15 يوماً من تاريخ صدورها**).
 - عمليات دفع أموال تزيد عن 50 مليون ل.ل. (خلال شهر من إتمامها أو إتمام أحد أقساطها، مع ذكر تفاصيل عملية الدفع لجهة كفيته والجهة المستفيدة منه وسنده القانوني)
- يُستثنى من ذلك رواتب الموظفين وتعويضاتهم



Funded by
the European Union



طلب المعلومات (م 14 وم 8 م.ت.)

- خطي - ورقي (صاحب العلاقة أو وكيل عنه) (لا يُشترط أن يكون محامياً)
- يُرفق بالطلب مستند يُبيّن هويّة صاحب العلاقة
- إلكتروني - بحسب إمكانيات الإدارة (يُفضّل أن تضع نموذجاً على موقعها الإلكتروني)
- يُقدّم إلى الإدارة التي تكون المعلومات في حوزتها (يمكن بواسطة البريد، مثلاً: طلب TI-LB معلومات من وزارة الأشغال العامة والنقل عن عقد CMA-CGM المُرسَل بواسطة لبيان بوست والمُبلّغ من الوزارة في 2023/1/31)
- يجب أن يحتوي على تفاصيل كافية تمكن الموظف المكلف من استخراج المعلومة بجهد بسيط
- يجب أن يتّخذ مُقدّم الطلب محل إقامة مختاراً (لا يحدد المكان نطاقاً معيّناً لهذا المكان، كان يجب النص على أن يحدد مكاناً لإبلاغه)

سجّل الطلبات (م 14 وم 8 م.ت.)

- يضعه الموظف المختص
- فور تسلّم الطلب يعطي الموظف المختص مقدّمه إشعاراً (تاريخ تقديمه + المعلومة المطلوبة + الفترة اللازمة للرد عليه)
- الطلب غير الدقيق: يطلب الموظف المختص الإيضاحات اللازمة (خطياً مع تحديد مهلة جواب) ويساعد مقدّمه بالطرق المتاحة



Funded by
the European Union



TRANSPARENCY
INTERNATIONAL
the global coalition against corruption



TRANSPARENCY
INTERNATIONAL
LEBANON - NO CORRUPTION

موظف المعلومات (م 15 وم 9 م.ت.)

- يُكَلَّف موظف (على الأقلّ ويمكن تكليف ردفاء) في كل إدارة للنظر في طلبات الحصول على المعلومات (فئة الثالثة)، له صلاحيّات البحث عن المعلومات (وفق التسلسل الإداري) وتسليمها لطالبيها؛ في حال واجه مخالقات أو صعوبات أن يُعلم بذلك رئيسه التسلسلي لإجراء المقتضى
- تُحدد تفاصيل التواصل معه (مركز تواجده، رقم الهاتف وعنوان بريده الإلكتروني)
- على الإدارة تدريبه على القيام بمهامه (UK يخضع موظف المعلومات IAO بصورة إلزامية لأربع دورات تدريبية في السنة، كما يجب أن يقوم هو بالتدريب في مركز خدمته)
- يُنشر قرار تكليفه (الجريدة الرسمية، موقع الإدارة الإلكتروني، تعميم اسمه وصفته ضمن دوائرها، وإبلاغ اسمه وقرار تكليفه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية)



Funded by
the European Union



موظف المعلومات (م 15 وم 9 م.ت.)

- UK ينشأ في كل إدارة مكتب حرية المعلومات FOI office

- تخصص له الغرف والتجهيزات اللازمة وكذلك العديد

- يتلقى المكتب طلبات المعلومات ويحيله إلى القسم (أو الأقسام في حال تشعب المعلومات) المختص لبحث عما إذا كانت المعلومة متوافرة

- إذا كانت متوافرة يجيب موظف المعلومات على الطلب وفق نموذج معد سلفاً (Template)

- إذا لم تكن متوافرة يعاد الطلب إلى مكتب حرية المعلومات الذي يقوم أحد موظفيه FOIO بإبلاغ صاحب العلاقة

- يُستشير موظف المعلومات مكتب حرية المعلومات عند اللزوم لحسن تطبيق القانون



Funded by
the European Union



مهل الرد (م 16)

- المهلة الأصلية: 15 يوماً من تاريخ تقديم الطلب (تتوقف في حال عدم وضوح الطلب وتكليف مُقدّمه بالإيضاحات؛ م 8 م.ت.)
- عدم الرد ضمن المهلة يُعتبر رفضاً ضمناً
- التمديد: مرة واحدة لا تزيد عن 15 يوماً (الطلب يتضمن الكثير من المعلومات، الحصول على المعلومة يستلزم مراجعة إدارة أخرى أو طرف ثالث)
- UK يفرض القانون الجواب على طلبات المعلومات سريعاً 'promptly' على أن لا تتعدى المهلة القصوى عشرين يوم عمل من تاريخ الورد (Section 10 FOIA) (فسّر مكتب مفوض المعلومات Information Commissioner's Office أن اليوم الأول 'Day 1' هو يوم العمل الأول بعد ورود الطلب (ico.org.uk, updated 9 Feb. 2023))
- (في تونس 20 يوماً من تاريخ الورد (الفصل 20 ق. أساسي ، وإذا كان طلب الاطلاع على المستند في مكان وجوده 10 أيام، إذا كان للطلب تأثير على حياة شخص أو حرّيته 48 ساعة)



Funded by
the European Union



البت بطلب الحصول على المعلومات دون الرجوع إلى سلطة الوصاية (م 16 و17 وم 10 م.ت.)

- يقع مباشرة على عاتق الإدارة، كما حددها هذا القانون، ولا عبء لوجود سلطة وصاية عليها.
 - في حالة الالتباس حول قابلية المعلومات للاطلاع عليها وكان المستند غير مملوك من الإدارة الموجود لديها أو غير صادر عنها، فتبت في هذا الأمر الإدارة الصادر عنها أو المملوك منها بعد مراجعتها من تلك الموجود لديها
- مرجعية البت بالطلب
- غير محددة في القانون (يستعمل النص عبارة "إذا تمت الموافقة"؛ م 17)
 - بعض الآراء تعتبر أن "تجهيل" مرجعية البت موفق لأن الأمر مرتبط بخصوصية كل إدارة، وحجم المعلومات التي تُطلب منها وطابعها، وأنه تبرز هنا أهمية قرار تعيين موظف المعلومات وحدود صلاحياته وعلاقته برؤسائه التسلسليين



Funded by
the European Union



كيفية الوصول إلى المستندات الإدارية (م 18 وم 11 م.ت.)

• الخيار لطالب المعلومات

• الاطلاع مجاناً في مكان وجودها باستثناء حالة المحافظة المادية على المستند (في حال عدم قابلية الاطلاع على المستندات في مكان وجودها تحدد الإدارة مكاناً للاطلاع وتنقل إليه المستندات، إذا كانت قابلة للنقل، على نفقته) (تحدد التفاصيل المتعلقة بهذه النفقات بقرار من وزير المالية)

• حق طالب المعلومات في الاستحصال على صورة أو نسخة عن المستند المُدرجة فيه (أيّاً كانت طبيعته؛ ورقي، إلكتروني...)

• حق طالب المعلومات في تلقي المستند الإلكتروني مجاناً عبر بريده الإلكتروني



Funded by
the European Union



القرار الصريح في رفض الوصول إلى المعلومات (م 19)

- خطي ومعلل (لا يمكن للإدارة الرفض بحجة عدم امتلاك المعلومة متى كانت، بحسب طبيعتها، داخلة ضمن اختصاصها)
- تبليغ القرار من صاحب العلاقة



المراجعة في قرار الرفض (م 19)

- الأصول عينها في المراجعة في قرار الرفض الصريح والضماني
- لا تشترط الصفة والمصلحة
- المرجع القضائي المختص (قبل تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحلف أعضائها اليمين): قاضي الأمور المستعجلة لدى القضاء العدلي وقاضي الأمور المستعجلة لدى القضاء الإداري



Funded by
the European Union



الشكوى أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (م 22 و 23)

- الشكاوى المتعلقة بقانون حق الوصول إلى المعلومات (المراجعات)
- تحقق الهيئة في الشكاوى وتصدر القرار في مهلة شهرين
- تُبلّغ القرار إلى الإدارة وهو ملزم لها
- إنقضاء مدة شهرين دون صدور القرار يُعتبر بمثابة الرفض الضمني
- قرارات الهيئة تقبل الطعن أمام مجلس شورى الدولة وفق الأصول الموجزة (المهلة شهر من تاريخ التبليغ)



Funded by
the European Union



إعادة استخدام المعلومات (م 20)

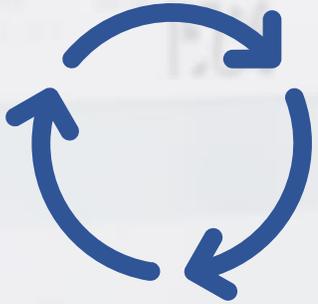
• المبدأ: لا يمكن نشر أو استخدام المعلومات لغايات تجارية

• الاستثناء: جمعها ضمن مجموعة معلومات يكون اختيار المضمون فيها أو ترتيبه مبتكراً (بمفهوم قانون 99/75 حماية الملكية الأدبية والفنية) بشرط:

- ألا تتضمن معلومات ذات طابع شخصي (بمفهوم م 4)

- مراعاة حقوق الملكية الفكرية (أي ما هو غير مستثنى من الحماية القانونية؛ من الأمثلة على الاستثناءات القوانين والمراسيم الاشتراعية والأحكام والقرارات الصادرة عن سلطات الدولة وأجهزتها)

مثلاً: جمع القرارات الإدارية الصادرة عن مختلف أجهزة الدولة المتعلقة بتنظيم عمل الأجانب



Funded by
the European Union



ابرز ما تضمنته الخطة الوطنية لتطبيق قانون حق الوصول الى المعلومات

- ✓ اقرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد اذ ان هذه الهيئة مسؤولة عن مراقبة حسن تطبيقه واستلام الشكاوى والبت بها.
- ✓ الاسراع في اختيار وتعيين وتدريب موظفي المعلومات.
- ✓ تطوير الادوات الالكترونية للنشر والتفاعل مع المواطنين عبر استراتيجية للتواصل والاعلام.
- ✓ الادارات مدعوة للتعاون في تنفيذ القانون اذ يقع على عاتقها موجب نشر معلومات وذلك مدرج ضمن القانون.



Funded by
the European Union



إخبار

المركز اللبناني للمناصرة والمشورة القانونية



Funded by
the European Union





التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع



Funded by
the European Union



القسم الأول: الإثراء غير المشروع



Funded by
the European Union



المسار التاريخي لصدور قوانين

١

صدر قانون الإثراء غير المشروع بالمرسوم الاشتراعي رقم/٣٨/ تاريخ ١٨/٢/١٩٥٣

٢

تلاه القانون تاريخ ١٤/٤/١٩٥٤ المتعلق بالتصاريح المطلوب تقديمها من الموظفين والقائمين بخدمة عامة عن ثرواتهم

٣

ألغي هذان القانونان وأقر قانون الإثراء غير المشروع رقم ٩٩ / ١٥٤ تاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٩ الذي جمع بينهما



Funded by
the European Union



المسار التاريخي لصدور قوانين الإثراء غير المشروع المتعاقبة في لبنان

٤

انضم لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم ٢٠٠٨/٣٣ وأصبح دولة طرفاً في الاتفاقية في ٢٢ نيسان ٢٠٠٩

٥

المادة ٢٠ من الاتفاقية: تنظر كل دولة طرف، وفق دستورها والمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم تعمد موظف في القطاع العام إثراء غير مشروع، أي زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياساً إلى دخله المشروع

٦

ألغى هذان القانونان وأقر قانون الإثراء غير المشروع رقم ١٥٤ / ٩٩ تاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٧ الذي جمع بينهما



Funded by
the European Union



من يخضع للقانون ١٨٩/٢٠٢٠؟

الموظف العمومي

أي شخص يؤدي وظيفة عامة أو خدمة عامة، سواء أكان معيناً أم منتخباً، دائماً أم مؤقتاً، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، في أي شخص من أشخاص القانون العام أو القانون الخاص، على المستويين المركزي واللامركزي، وبشكل عام أي شخص يؤدي عملاً لصالح ملك عام أو منشأة عامة أو مرفق عام أو مؤسسة عامة أو مصلحة عامة أو مال عام، سواء أكان مملوكاً، كلياً أو جزئياً، من أحد أشخاص القانون العام، وسواء تولاهها بصورة قانونية أم واقعية، بما في ذلك أي منصب من مناصب السلطات الدستورية أو أي منصب تشريعي أو قضائي أو تنفيذي أو إداري أو عسكري أو مالي أو أمني أو إستشاري.



Funded by
the European Union



الإثراء غير المشروع: تعريف المادة
١٠ متوافق مع المادة / ٢٠ / من
الاتفاقية الألفية



Funded by
the European Union



فك ارتباط الإثراء غير المشروع عن الجريمة الأصلية في القانون ١٨٩ / ٢٠٢٠

على الجهة المدعية عبء إثبات
عناصر الجرم الجديد، أي وجود
زيادة كبيرة في الذمة المالية وعدم
التآلف بين تلك الزيادة ومصادر
دخل الموظف العمومي المشروعة.



على الموظف العمومي، دفاعاً،
تعليل مشروعية هذه المصادر وإلا
تتم إدانته بالإثراء غير المشروع.



Funded by
the European Union



عقوبة جرم الإثراء غير المشروع (م ١٤)

أ - الحبس من ٣ إلى ٧ سنوات وغرامة تتراوح من ٣٠ إلى ٢٠٠ مرة الحد الأدنى الرسمي للأجور (يعني حالياً تتراوح بين ٢٠،٢٥٠،٠٠٠ ل.ل. و ١٣٥،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل.).

ب - يقضي الحكم بنشره في جريدتين محليتين، وبردّ الأموال المكتسبة بطريق الإثراء غير المشروع إلى الجهات المعنية والمتضررة إن وجدت، وإلا فمصادرتها لمصلحة خزانة الدولة.



Funded by
the European Union



تشديد العقوبة

المادة ١٥ : تشديد العقوبة من الثلث إلى النصف على كل موظف عمومي استخدم العنف أو الإكراه أو التهديد أو الترغيب أو صرف النفوذ أو استغلال السلطة للتأثير في إجراءات ملاحقته أو محاكمته



Funded by
the European Union



ثانياً: التصريح عن الذمة المالية والمصالح

الموظف العمومي الخاضع للتصريح

• كل موظف عمومي باستثناء:

- الفئة الرابعة وما دون أو ما يعادلها غير المكلفين بمهام فئة أعلى
- أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية والمدارس والمعاهد الرسمية

• من جميع الرتب والفئات إذا كان يترتب على أعمالهم نتائج مالية:

- ✓ الموظفون في وزارة المالية
- ✓ موظفو الجمارك
- ✓ موظفو الدوائر العقارية
- ✓ رؤساء اللجان الإدارية وأعضاؤها وموظفوها ومستخدموها (لجنة الرقابة على المصارف)
- ✓ رؤساء الهيئات المستقلة وأعضاؤها وموظفوها ومستخدموها
- ✓ رؤساء الهيئات الناظمة، المنشأة بقوانين، وأعضاؤها وموظفوها ومستخدموها



Funded by
the European Union



موعد تقديم التصاريح خطوة نوعية

القانون 2020/189

القانون 99/154

تصريح أول عند
بدء الخدمة وأخير
عند انتهائها

بصورة
دورية كل
ثلاث سنوات



Funded by
the European Union



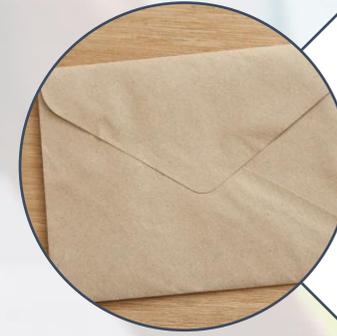
آلية تقديم التصاريح وطبيعتها

القانون ٢٠٢٠/١٨٩

القانون ٩٩/١٥٤



يقدم التصريح ورقياً ضمن غلاف مغلق وموقع أو بآية وسيلة إلكترونية مقبولة قانوناً بالشكل الذي يحفظ السرية.



يقدم التصريح ضمن غلاف سري مغلق وموقع



وفق النموذج المرفق بهذا القانون.



أرفق بالقانون نموذج عن شكل التصريح ومضمونه.



يجوز للهيئة، عند الاقتضاء، تعديل النموذج المرفق بما فيه القيم الموجبة للتصريح.



Funded by
the European Union



مقارنة في طبيعة التصاريح بين القانونين القديم والجديد

ليست سرية
بالكامل

DISCLOSED

تصاريح رئيس الهيئة الوطنية
لمكافحة الفساد وأعضائها
علنية للكافة وتنتشر على
موقعها الإلكتروني

لا يعتد بهذه السرية بوجه
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
والقضاء المختص في إطار
ملاحقة أو تحقيق أو محاكمة:

لأي مرجع قضائي ناظر في
قضية إثراء غير مشروع أن
يطلع على التصريح العائد
للموظف المعني.



سرية



Funded by
the European Union



إيداع التصاريح والتحقق من صحتها

- تودع التصاريح لدى الهيئة مقابل إيصالات، وتحفظ في سجلات مادية وإلكترونية.
- يقدم رئيس الهيئة وأعضاؤها تصاريحهم إلى رئاسة مجلس الوزراء وتنتشر على الموقع الإلكتروني للهيئة.
- تحفظ الهيئة التصاريح لدى مصرف لبنان، وتنتقل إلى الهيئة حين تتوفر لديها الوسائل الضرورية لحفظ التصاريح بشكل أصولي وآمن.



Funded by
the European Union



جزاء عدم تقديم التصريح في القانون ١٨٩/٢٠٢٠

MANDATORY

أ - تقديم التصريح: شرط من شروط تولي الوظيفة العمومية والإستمرار فيها وإستحقاق الرواتب والتعويضات وسائر الحقوق المالية وقبضها.

DISMISSED

ب- اعتبار الموظف العمومي مستقبلاً: عدم تقديم التصريح الأول في مواعده والتصاريح اللاحقة في مواعيدها دون عذر مشروع والاستمرار في التقاعس خلال مهلة ثلاثة أشهر، إما من تاريخ تبليغ كتاب بوجوب تقديم التصريح بالذات بالطريقة الإدارية، وإما من تاريخ توقف تسديد حقوقه المالية يعتبر التوقف عن التسديد بمثابة تبليغ للموظف العمومي المعني.



Funded by
the European Union





ج- عند انقضاء المهل القانونية، على الهيئة الوطنية إبلاغ:

- جميع الموظفين العموميين الملزمين بوجوب التصريح

- الإدارات والمحاسب المالي المركزي بالتوقف عن تسديد حقوقهم المالية على أنواعها كالرواتب والتعويضات وتعويض الصرف من الخدمة وتعويض نهاية الخدمة وسائر التعويضات. وبمجرد حصول هذا التبليغ، يتوقف تسديد المستحقات المالية ويستمر إلى حين تبلغ الأجهزة المعنية مجدداً من الهيئة ترخيصاً بإعادة التسديد بعد التثبت من تقديم التصريح المتوجب.



د- لا تدفع الحقوق المالية على أنواعها إلا إذا قدم الأشخاص المعنيون بالتصريح، إلى الجهة المختصة، الإيصال المثبت لتقدمهم بالتصاريح أصولاً.

في حال جرى قبض أي مبلغ، تُعتبر تلك المدفوعات ديناً على المستفيد لمصلحة الخزينة متوجبة التسديد ومنتجة للفوائد القانونية منذ تاريخ قبضها.



هـ - تبقى جميع الأعمال الناتجة عن ممارسة الوظيفة العمومية صحيحة وقائمة

بالرغم من أي تدبير أو عقوبة تترتب على الموظف العمومي نتيجة عدم تقديمه بالتصريح.



Funded by
the European Union



جزاء التصريح الكاذب

الحبس من ستة أشهر إلى سنة

وبغرامة تتراوح بين 10 و 20 مرة
الحد الأدنى الرسمي للأجور



Funded by
the European Union



الممارسات الفضلى

العننية Public

المكننة Automation

سهولة الاستخدام User friendly

الشراكة Partnership

التقييم المبني على المخاطر Risk Based Approach



Funded by
the European Union



قانون حماية كاشفي الفساد رقم 83/2018

التعديل الذي أدخل على هذا القانون بموجب القانون
رقم 182/2020



Funded by
the European Union



بمختصر مفيد...



Funded by
the European Union



International *Youth Day*

PG-18

FUCIT

FACE UP CORRUPTION. IT'S TIME!



**TRANSPARENCY
INTERNATIONAL
LEBANON - NO CORRUPTION**



Funded by
the European Union



**TRANSPARENCY
INTERNATIONAL**
the global coalition against corruption



**TRANSPARENCY
INTERNATIONAL
LEBANON - NO CORRUPTION**

إخبار

المركز اللبناني للمناصرة والمشورة القانونية



Funded by
the European Union



ما يقوم به إخبار

إسداء المشورة القانونية المجانية وإرشاد المواطنين عن كيفية تنظيم ملف مدعم بالأدلة والبراهين التي تكشف عمليات الفساد

إقامة شراكة تعاون مع مؤسسات حكومية وخاصة للعمل معاً على حل القضايا المتعلقة بالفساد

التنسيق مع وسائل الإعلام لتسليط الضوء على قضايا الفساد



إحالة القضايا إلى مكاتب محاماة على استعداد لتمثيل الضحية أو الشاهد. تأسيس شبكة إتصالات مع منظمات المجتمع المدني والإدارات الرسمية والقطاع الخاص من أجل تحقيق المصلحة العامة

استخدام المعلومات المتاحة لإجراء إصلاحات ملموسة وإقرار مشاريع قوانين تساهم في مكافحة الفساد وحماية المبلغين عنه



Funded by
the European Union



ما لا يقوم به
المركز



لا يصدر إفادات عن وجود حالة فساد أو
عدمه



لا يقوم المركز بتمثيل المشتكين أمام المحاكم



لا يطلق المركز حملات ضد أشخاص طبيعيين
أو معنويين



Funded by
the European Union



نحن على السمع، للتبليغ عن الفساد



Funded by
the European Union





Play



مكافحة الفساد من خلال بناء القدرات

مدرسة الحوكمة



Funded by
the European Union



الدورات الذاتية

77 دقيقة



الإطار القانوني لمكافحة الفساد

قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

60 دقيقة



الإطار القانوني لمكافحة الفساد

قانون حماية كاشفي الفساد

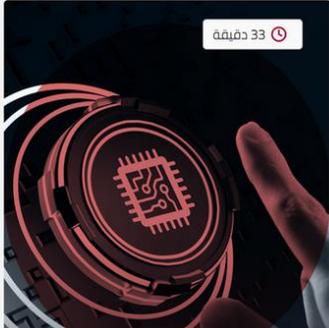
10 دقائق



الإطار القانوني لمكافحة الفساد

الحق في الوصول إلى المعلومات

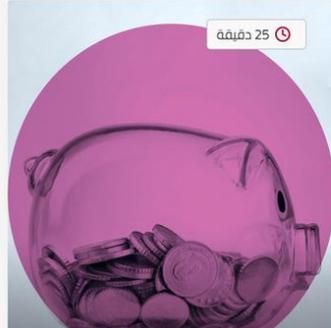
33 دقيقة



الإطار القانوني لمكافحة الفساد

تحديث منظومة الشراء العام في لبنان

25 دقيقة



الإطار القانوني لمكافحة الفساد

تعزيز الشفافية المالية

42 دقيقة



الإطار القانوني لمكافحة الفساد

قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاينة الإثراء غير المشروع

20 دقيقة



الإطار القانوني لمكافحة الفساد

الموازنة العامة في لبنان

37 دقيقة



الإطار القانوني لمكافحة الفساد

التفتيش المركزي



Funded by
the European Union



الشهادة على حساب المستخدم

دوراتي



قانون حماية كاشفي الفساد

Anti-Corruption Legal Framework

7 الطلاب

منجز 100 %



الحق في الوصول إلى المعلومات

Anti-Corruption Legal Framework

8 الطلاب

منجز 100 %

أنت معتمد لهذه الدورة

لوحة القيادة

لوحة الإعلانات

رسائل

الفواتير

شهادات

الحساب

قائمة الأمنيات



Funded by
the European Union



الشهادة على حساب المستخدم



Funded by
the European Union



المكتبة الرقمية

اختر القطاع المهتم به

الهيئات الرقابية

الصحة

مكافحة الفساد

البرنتخابات

البلديات

البيئة

العدن

الطاقة



مجلس الخدمة المدنية



إدارة التفتيش المركزي



ديوان المحاسبة



Funded by
the European Union



شاركنا معرفتك

شاركنا معرفتك

تحميل المستند



الكلمات الدلالية بالعربية	الكلمات الدلالية باللغة الإنجليزية
<input type="text"/>	<input type="text"/>
صورة الغلاف بالعربية	صورة الغلاف باللغة الإنجليزية
<input type="text"/>	<input type="text"/>
ملف عربي	ملف اللغة الانجليزية
<input type="text"/>	<input type="text"/>
نوع الملف	
Audio	
<input type="text"/>	
إرسال ←	



Funded by
the European Union



**TRANSPARENCY
INTERNATIONAL**
the global coalition against corruption



**TRANSPARENCY
INTERNATIONAL**
LEBANON - NO CORRUPTION

ما هي المناصرة؟



Funded by
the European Union



تعريف المناصرة

المناصرة هي عملية مشاركة الأشخاص في عملية صنع القرارات التي تؤثر على معيشتهم وحياتهم، وأخذ مجموعة من الخطوات الموجهة نحو صانعي القرارات لدعم أو حل قضية معينة. وتستهدف جذب اهتمام المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني لهذه القضية من أجل إحداث التغيير.



Funded by
the European Union



وبشكل أبسط

التغيير

=

+

جهود منظمة
و خطوات
عملية

تأثير على
اصحاب
القرار



Funded by
the European Union



عملية



Funded by
the European Union



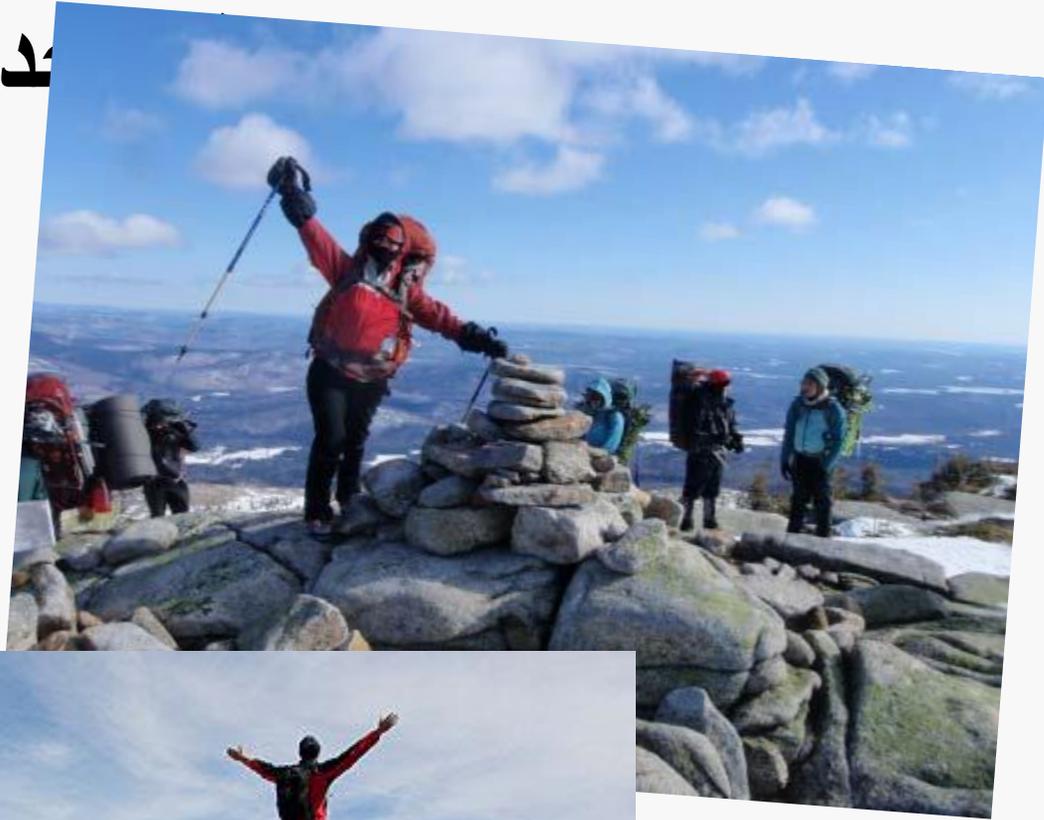
التأثير في صانعي القرار



Funded by
the European Union



تغيرات في قضية معينة (تحسن حالة حقوق الإنسان)



...الغاية من المناصرة: إحداث التغيير...

- يكون التغيير على ثلاثة مستويات او مزيج منها:
 1. التغيير في القوانين او السياسات او القرارات
 2. التغيير في التطبيق
 3. التغيير في مواقف وسلوكيات الناس



Funded by
the European Union



لماذا الاستراتيجيات والتكتيكات؟

خبير صيني في الاستراتيجيات Sun Tzu صن تزو

استراتيجية بدون تكتيكات هي أبطأ الطرق نحو النصر

تكتيكات بدون استراتيجية هي الضجة التي تسبق الهزيمة



Funded by
the European Union



طلب معلومات من وزارة المالية

بول كافة المبالغ التي تم صرفها من حقوق سحب الخاصة والسند القانوني لكل عملية وفق قواعد المحددة في قانون المحاسبة العمومية سائر القوانين المالية والمعايير المتبعة لتقرير صرف كما تحديد المبلغ المتبقي والمعايير موضوعة لاستخدامه ووفق أي أولويات.

وفقاً لقانون

الحق في الوصول الى المعلومات

طلب معلومات من وزارة الأشغال لعامة

من عقد إدارة وتشغيل الحاويات في مرفأ بيروت.

وفقاً لقانون

الحق في الوصول الى المعلومات

طلب معلومات من وزارة الصحة لعامة

من الهبات النقدية والعينية كافة بما فيها لقاحات التي وصلت الى وزارة الصحة خلال فترة انتشار جائحة كورونا وكيفية استخدامها وإعادة توزيعها والمعايير المعتمدة لذلك.

وفقاً لقانون

الحق في الوصول الى المعلومات

ه طلبات معلومات أرسلت من قبل 13 مؤسسة من المجتمع المدني والقطاع الخاص الى الجهات المعنية التالية:

وزارة المالية
وزارة الصحة العامة
وزارة الأشغال العامة
وزارة الداخلية والبلديات
هيئة إدارة قطاع البترول



طلب معلومات من وزارة الداخلية البلديات:

ول الهبات النقدية والعينية التي تلقتها وزارة داخلية والبلديات في إطار اجراء العملية الانتخابية عام 2022 وتحديث كيفية صرفها بالإضافة الى نحة بأسماء المرشحين المتخلفين عن تقديم تقرير المالي النهائي لحملاتهم الانتخابية.

وفقاً لقانون

الحق في الوصول الى المعلومات

طلب معلومات من هيئة إدارة قطاع البترول البنانية:

من الشركات الحاصلة على عقود للخدمات من شركات حاملة التراخيص Subcontractor وأصحاب الحقوق الاقتصادية فيها من الدرجة الأخيرة Final Beneficial Ownershi.

وفقاً لقانون

الحق في الوصول الى المعلومات



Funded by
the European Union



شكرًا لإصغائكم



Transparency International Lebanon -
No corruption



TI-Lebanon



TI-Lebanon



Transparency International Lebanon



Transparency International Lebanon -
No corruption



www.transparency-lebanon.org



Funded by
the European Union

